بسم الله الرحمن الرحيم



مفهوم الضبط عند البخاري

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد:
د. عبد السلام أحمد أبو سمحة
جامعة الإسراء / كلية الآداب- قسم الشريعة والدراسات الإسلامية

المقدمة:

الحمد لله وكفى ونصلي ونسلم على خير من اصطفى سيد الأولين والآخرين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

يتناول هذا البحث مفهوم الضبط عند الإمام البخاري من خلال الصحيح، ذلك أن البخاري يعد من المنظرين الأوائل للصحيح ومطبقيه، والأصل في الدراسات التي تُعنى بشروط الصحة أن تتجه لصحيحه، مسترشدة بفعله الفهم، كاشفة عن شروط في خير ميادينها. فالبخاري؛ الإمام الفذ وعبر رحلة عمر امتدت لسنين طوال مع الاختبار والانتقاء أخرج للأمة صحيحه الذي أضحى على الحال التي وصل إلينا بها.

-ينتظر من البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

-ماهية الضبط المراد تحققه في الحديث حتى يصبح صحيحاً عند البخاري.

-هل المطلوب: الضبط بالمفهوم الأغلبي في الحكم على الرواة؟

-أم الضبط بالمفهوم التطبيقي في الحكم على المرويات؟

-وهل من شروط الصحيح الضبط التام، الذي يوصف أصحابه بالحفظ والإتقان، وتقل في أحاديثهم الأخطاء، **فالوصف هنا للراوي**.

-أم أن الضبط المراد هو إتقان أداء الحديث على النحو الذي تُحمل به، **فالوصف هنا للمروي**.

-وهل ثمة فرق أصلاً بين وصف الراوي بالضبط أو وصف المروي.

-ثم ختاماً هل ثمة فرق بين طبقات الرواة عن شيوخهم ومراتب الجرح والتعديل.

الأمر الذي اقتضى أن يخرج البحث على النحو الآتي:

- تمهيد: الضبط لغة واصطلاحا.
- المطلب الأول: مفهوم الضبط عند البخاري.
- المطلب الثاني: دلائل الضبط عند البخاري.
- المطلب الثالث: الضبط بين المفهوم التطبيقي والمفهوم الأغلبي.
- المطلب الرابع: التفريق بين مراتب الجرح والتعديل وطبقات الأصحاب عند الحكم على المروي.

والحمد لله رب العالمين

تمهيد: الضبط لغة واصطلاحا.

الضبط لغة [1]: حملت مفردة الضبط معان كثيرة امتلأت بها كتب اللغة، فقد دلت على لزوم الشيء وحَبْسُه، ولزومه لزوماً شديداً. وقال الليث: "الضّبْطُ لزومُ شيء لا يفارقه في كل شيء"، ودلت كذلك على حزم، فقالوا: "وضَبْطُ الشيء حِفْظُه بالحزم، والرجل ضابِطٌ أَي حازِمٌ، ورجل ضابِطٌ وضَبَنْطى قويٌّ شديدٌ ". وهي ذات دلالة واحدة؛ فلا يكون الحزم إلا بالملازمة الشديدة ، وكلاهما مفتاح مهم من مفاتيح الحفظ، فهو لازمة من لوازمهما.

وأما الضبط في الاصطلاح فهُوَ إتقان ما يرويه الرَّاوِي بأن يَكُوْن متيقظاً لما يروي غَيْر مغفل، حافظاً لروايته إن رَوَى من حفظه، ضابطاً لكتابه إن رَوَى من ه، عالماً بمعنى ما يرويه ، وبما يحيل المعنى عَنْ المراد إن روى بالمعنى، وهذا ما جاء في قول الإمام الشافعي. [2] وقد بين ابن معين نوعيه بقوله: "ثبت حفظ وثبت كتاب"[3].

قلت: غير أن الناظر في كتب الاصطلاح يجد الضبط ذكر في موضعين مهمين كما هو بين واضح في عمل ابن الصلاح ؛ فجاء الموضع الأول في سياق الحديث عن شروط الحديث

---

(1) انظر الدلالة اللغوية في المراجع الآتية: محمود بن عمر الزمخشري، **أساس البلاغة** ، دار صادر، بيروت، ص370. و محمد بن منظور المصري، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط1، ج7، ص340. إسماعيل ابن عباد الطالقاني، **المحيط في اللغة** ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، 1414هـ – 1994م، ط1، ج7، ص457. الفيروز أبادي، مجد الدين، **القاموس المحيط**، دار الحديث، القاهرة، ص872.

(2) محمد بن إدريس الشافعي المطلبي، **الرسالة**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، مصر، 1939م، ص370. **وانظر مزيد تفصيل:** جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** ، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1966م، ج1، ص301، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** ، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1403هـ، ج1، ص28، طاهر الجزائري الدمشقي ، **توجيه النظر إلى أصول الأثر** ، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط 1، 1416 هـ– 1995م، ج1، ص181. فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، مكتبة المعارف، الرباط– المغرب، ط1، 1982م، ص 195–231. ومحمد ضياء الأعظمي، **دراسات في الجرح والتعديل** ، عالم الكتب، ط1، 1995م، ص160–165. وعبد الله شعبان، **التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين**، دار السلام، القاهرة – مصر، ط 1، 2005م، ص221–232. ومحمد أمين العمري، **دراسات في منهج النقد عند المحدثين**، الضبط عند المحدثين، دار النفائس، ط1، 2000م، ص307–329. وغيرها كثير. وزياد عواد أبوحماد، **الضبط عند المحدثين وأثره في الراوي والمروي** ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن، العدد 2، سنة 2002م، ص341–365.

3 الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق: محمود الطحان، 1403هـ ، ج2، ص38.

الصحيح مكتفياً بذكره دون تفصيل فقال: "أما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا" [(1)]. وأما الموضع الآخر فقد جاء في سياق بيان صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته، فقال: "يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة – ولو من حيث المعنى – لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه" [(2)]. وعلى منواله نسج أغلب من كتب في الاصطلاح ممن جاء بعده.

والسؤال المطروح في هذا السياق: هل هناك فرق في الضبط بين الموضعين؟ هل الضبط المطلوب في حد الصحيح هو ذاته المطلوب بيان صفة الراوي؟ وهل هنالك فرق بالتالي بين الحديث عن ضبط الراوي وضبط المروي؟

لقد أثار **مفهوم الضبط** جدلا لدى بعض علماء الاصطلاح في تعليقهم على شروط الصحة لدى ابن الصلاح؛ فقال الزركشي: "أن الراوي الصدوق الذي لم يبلغ درجة أهل الحفظ والإتقان إذا روي حديثه من وجه آخر يرتقي من درجة الحسن إلى الصحة ، **فهذا صحيح مع أنه ليس فيه شرط الصحيح المذكور ها هنا** "[(3)]. وقال ابن حجر: " هذا التعريف للصحيح غير مستوف لأقسامه عند من خرج الصحيح حتى ولا الشيخين. وذلك عند قوله – أي ابن الصلاح – "إن الحسن إذا تعددت طرقه ارتقى إلى الصحة" [(4)]. وقال في نوع الحسن: "وصف الحديث بالصحة إذا قصر عن رتبة الصحيح وكان على شرط الحسن إذا روي من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عرف به الصحيح، **فإما أن يزيد في حد الصحيح** ما يعطي أن هذا أيضا يسمى صحيحا، وإما أن لا يسمي هذا صحيحاً ثم رجح أنه يسمى صحيحاً ثم أتى بتعريف جامع يشمل

[(1)] أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشهير بابن الصلاح، **علوم الحديث** ، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق – سورية، دار الفكر، 1406 هـ –1986م، ص11–12.

[(2)] المرجع السابق، ص106.

[(3)] بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح،** تحقيق: زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، 1419هـ – 1998م، ط1، ج1، ص100.

[(4)] أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الشهير بابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح،** تحقيق: ربيع المدخلي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ، 1984م، ط1، ج1، ص237.

الصحيح بنوعيه فقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل ذي الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا"[1].

من خلال هذين الرأيين يتضح لنا أن هنالك مشكلة في الضبط بوصفه شرطاً من شروط الصحة، فالضبط التام لا يستوعب كل أنواع الصحيح. غير أن هذه الإشكالية لا نجدها في الكشف عن صفات الرواة، يقول همام سعيد: "الضبط التام الكامل هو ضبط نسبي يدخل فيه الوهم والخطأ القليل النادر، وهذا احتراز ينبغي أن يدخل صراحة في شرط رجال الصحيح وإن كان قد تناوله تعريف الحديث الصحيح بصورة غير مباشرة عند ذكرهم سلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة"[2].

من هنا كان لابد من الكشف عن مفهوم الضبط لدى الإمام البخاري من خلال صنيعه المباشر عبر أقواله المختلفة وتطبيقه في الصحيح ويأتي ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم الضبط عند البخاري.

أخرج البخاري أحاديث طائفة من الرواة الذين طعن فيهم لا لأجل ما أخرج لهم إنما طعناً عاماً[3]. وهذا يعد منه حكماً على أحاديثهم بالصحة؛ فهل شرط الضبط غائب عن البخاري هنا؟

---

(1) المرجع السابق 416/1.

(2) همام عبد الرحيم سعيد، **مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي** ، الأردن– الزرقاء، مكتبة المنار، 1407 هـ – 1987م، ط1، ج1، ص94.

(3) **كشف عنهم ابن حجر** في الفصل التاسع والذي عنونه بقوله: "في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب". وذلك في مقدمته للبخاري في كتابه هدي الساري مقدمة فتح الباري. يقول فيه: "وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له؛ إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلِمَ أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق. و إن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء".
قلت: فهذا يبين لنا أن البخاري قد يخرج لمن وصف بكونه كثير الغلط، لكن لا يخرج له إلا ما وافقوا عليه الثقات، ولا يخرجه أصلاً. وقد أكد ابن حجر ذلك في الفصل الذي ختم فيه الفصل التاسع؛ قال فيه: "فصل في تمييز أسباب الطعن في المذكورين"؛ ثم بين أنهم على ثلاثة أقسام هي: الضعف بسبب الاعتقاد وهو ما فصل الرد عليه. وأما القسم الثاني فهو: "ضعف بأمر مردود كالتحامل فيه أو التعنت أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله أو لتأخر عصره ونحو ذلك **ويلتحق**

أم أن للبخاري وجهة نظر أخرى في ذلك؟ طرح الحازمي هذا الأمر متسائلا "مالهما خَرَّجا حديث جماعة تُكلم فيهم، نحو فليح بن سليمان، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري . ومحمد بن إسحاق وذويه عند مسلم. قلت: أما إيداع البخاري ومسلم "كتابيهما" حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يرد به حديثهم"[1]. لقد انتقى من حديثهم هؤلاء ما ضبطوه وأتقنوه؛ **لأنه حتى سيئ الحفظ لا يُتَصَوَّر أَلَّا يضبط وَلَا حديث** ، فقد يكون غالب عليه الوهم، لكن توجد هناك أحاديث ضبطها، فيُخرج لمثل هؤلاء وغالبًا يكون إخراجه لمثل هؤلاء في المتابعات والشواهد.

وأما على وجه التفصيل فيمكن للباحث الوقوفَ على منهجيةٍ متكاملةٍ للبخاري في الضبط، ذلك أن تحقق الضبط لديه يؤدي به للحكم على الحديث إيجاباً وسلباً، و يمكن رصد بعض معالمها تمثيلاً لا حصراً في المظاهر العملية الآتية:

المظهر الأول: كشفه عن وجود أحاديث صحيحة للضعفاء في معرض الترجمة لهم:

به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن ضعف في بعض شيوخه دون بعض وكذا من اختلط أو تغير حفظه أو كان ضابطا لكتابه دون الضبط لحفظه فإن جميع هؤلاء لا يجعل إطلاق الضعف عليهم بل الصواب في أمرهم التفصيل". وأما القسم الثالث قال فيه ابن حجر: "وأما من عدا من ذكر فيهما ممن وصف بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط ونحو ذلك **وهو القسم الثالث** فلم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره". قلت: فهذا القسم لم يرد ابن حجر تضعيفهم إنما بين منهج البخاري في انتقاء حديثهم . انظر: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** ، تحقيق: عبد العزيز بن باز. معتمداً ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان . بيروت، دار الفكر، 1414هـ .1993م، ط1، ص641. 648.

[1] موسى بن محمد الحازمي، **شروط الأئمة الخمسة "البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي"**، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، سورية . دمشق،1927م، ص69-70.

ومن أمثلة ذلك:

- أيوب بن عتبة، قال فيه: "كان لا يُعرفُ صحيح حديثه من سقيمه فلا أحدث عنه"[1].
- وقال في محمد بن أبي ليلى: "هو صدوق، ولا أروي عنه لأنه **لا يَدْري صحيح حديثه من سقيمه**، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئا"[2].
- وقال ابن حجر في عطاف بن خالد: "الجمهور على تضعيفه، وكان البخاري حسن الرأي فيه، إلا أنه كان كثير التخليط، والبخاري **يعرف صحيح حديثه من سقيمه** فلا يغتر بروايته عنه"[3].

فالناظر في هذه الأقوال المتعلقة بالرواة الضعفاء يتبين له أن البخاري لا يحكم على أحاديثهم بأحكام مطلقة، فهو على علم بضعفهم لكنه رد حديثهم لأنه لم يميز صحيحه من سقيمه؛ فهو بذلك يقسم حديثهم إلى صحيح وسقيم، فمن لا يُفَرق بين صحيح حديثه من سقيمه يرد **حديثه جملة**، أما من فُرِقَ بينما فلا ضير في اعتبار ما ضبط صحيحاً. ويؤكد ذلك تضعيفه بعض الرواة وإخراجه ما توبعوا عليه في الصحيح. **ومن هؤلاء:** عباد بن راشد: ذكره في الضعفاء [4] وأخرج له في الصحيح متابعةً، قال ابن حجر: "له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة البقرة

---

(1) محمد بن عيسى الترمذي ، **علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي** ، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، الأردن . عمان، مكتبة الأقصى، 1406هـ .1986م(ط1)، ج1، ص120. **قلت**: اتفقت كلمة النقاد على تضعيفه؛ فضعفه أحمد وابن معين وابن المديني والبخاري ومسلم والعجلي وغيرهم. انظر: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة،1421هـ .2001م، ط1، ج1، ص206.

(2) محمد بن عيسى الترمذي،**الجامع الصحيح سنن الترمذي** ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ج2، ص 198. مجمع على ضعفه. انظر: ابن حجر، **التهذيب، ج**3، ص627.628.

(3) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر ، **لسان الميزان** ، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند، لبنان . بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1406هـ–1986م، ط2، ج4، ص161.

(4) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، بيروت، دار المعرفة، 1406هـ . 1986م، ط1، ص79.

بمتابعة يونس له عن الحسن البصري عن معقل بن يسار"[1]. وانظر أيضاً: عطاء بن السائب [2] وزهير بن محمد الخراساني[3].

المظهر الثاني: تصحيحُ رواية من روى عن المختلط بعد اختلاطه: المعروف من منهج العلماء في المختلط الاحتجاج برواية من سمع عنهم قبل الاختلاط، وترك رواية من سمع عنهم بعد الاختلاط. قال ابن الصلاح: "والحكم فيهم أنه يُقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أوأُشكلَ أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده" [4]. احتج البخاري برواية من سمع عن المختلطين قبل الاختلاط؛ وهو بذلك يسير على مألوف هذه المسألة. لكن غير المألوف في عمله هو احتجاجه بحديث من أخذ عن المختلط بعد الاختلاط؛ فقد أخرج لهم ما وافقوا فيه من سمع منه قبل الاختلاط. والناظر في هذه الجزئية يعلل فعل البخاري بمعارضته رواية هؤلاء برواية من سمع قبل الاختلاط ، فإذا كشف عن ضبط **المختلط حديثه الذي رواه بعد الاختلاط، عده صحيحاً و أخرجه في الصحيح.** ومن أمثلة ذلك: **سعيد بن أبي عروبة:** قال ابن حجر فيه: "أخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلا : كمحمد بن عبد الله الأنصاري[5]، وروح بن عباد[6]، وابن أبي عدي[1]، فإذا أخرج من حديث **هؤلاء انتقى ما**

---

[1] ابن حجر، **التهذيب**، ج2، ص276 . وانظر له: **هدي الساري**، ص580.

[2] البخاري، **الضعفاء**، ص 92 . ابن حجر، **هدي الساري**، ص 596. **وسيأتي ذكر حديثه.**

[3] البخاري، **الضعفاء**، ص 50. ابن حجر، **التهذيب**،ج1، ص639 .

[4] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص392. وانظر للمزيد من التفصيل: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، **المجروحين**، دار الوعي، حلب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، ج1، ص 68. ابن حجر، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: صلاح عويضة ، ص82. السخاوي، **فتح المغيث**، ج3، ص 277. همام سعيد، **مقدمة تحقيقه شرح علل الترمذي**، ج1، ص103 .

[5] **انظر حديثه:** محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، **الجامع الصحيح** مع فتح الباري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، معتمداً ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان . بيروت، دار الفكر، 1414هـ .1993م، ط1، حديث رقم: 3996.

[6] **روى عنه** البخاري خمسة أحاديث، انظر: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: 576 وكرره :1134، وحديث رقم : 3065، وحديث رقم: 3976، وحديث رقم: 4961، وحديث رقم: 6538.

ما توافقوا عليه"[2]. وقال العجلي: "روى عن ابن أبي عروبة في الاختلاط يزيد بن هارون، وابن المبارك[3]، وابن أبي عدي"[4].

قلت: أخرج البخاري هذه الروايات لما تبين له بالمعارضة والمقارنة ضبط سعيد لها بعد اختلاطه، فمحصلة مراده **الكشف عن ضبط سعيد لها**، فلما تأتى له ذلك فيها حكم لها بالصحة. ومثل ذلك يقال في حال عطاء بن السائب وسعيد بن أبي إياس، فأما **عطاء بن السائب**؛ فبين ابن الصلاح اختلاطه حين قال: "عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه مثل سفيان الثوري وشعبة لأن سماعهم منه كان في الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخرا" [5]. وأكد ابن حجر ذلك وقال: "وسماع هشيم منه بعد اختلاطه ، ولذلك أخرج له البخاري مقرونا بأبي بشر، وماله عنده إلا هذا الموضع" [6]. **وأما سعيد بن أبي إياس الجريري** قال ابن حجر فيه: "أخرج له البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه، ولم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل كلاهما عنه عن أبي بكرة عن أبيه"[7].

---

[1] ونص ابن رجب على ذلك أيضاً، وقال: "قال أحمد عن يحيى بن سعيد "جاء ابن أبي عدي إلى ابن أبي عروبة بأخرة، يعني وهو مختلط". انظر: ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي** ، ج2، ص745. **روى عنه** أربعة أحاديث، انظر: البخاري، **الصحيح** ، حديث رقم: 710، وحديث رقم: 1031، وحديث رقم: 3064، وحديث رقم: 3572.

[2] ابن حجر، **هدي الساري**، ص571. وانظر ترجمة سعيد: ابن حجر، **التهذيب**، ج2، ص33.

[3] روى عن ابن المبارك حديثاً واحداً، انظر: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: 2492. وتابعه عليه يزيد بن زريع انظر: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: 2527.

([4]) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص745.

[5] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص 392.

[6] ابن حجر، **فتح الباري**، ج11، ص470. انظر حديثه: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: 6578.

[7] ابن حجر، **هدي الساري** ، ص 405. وله: **التهذيب** ، ج2، ص7. له في البخاري أربعة أحاديث، انظر: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: 624، وحديث رقم: 784، وحديث رقم: 5976، وحديث رقم: 7152.

وهذا بجملته يوضح لنا مفهوم الضبط الذي يتحرى البخاري عنه في الروايات ليحكم عليها بالصحة، وهو منهج لم يتفرد البخاري فيه؛ قال يحيى بن معين لوكيع بن الجراح: "تُحدِّثُ عن سعيد بن أبي عروبة وإنما سمعت منه في الاختلاط؟ قال: رأيتَني حدّثت عنه إلا بحديثٍ مستوٍ؟"[1]. وقال وكيع: "كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحاً طرحناه"[2].

المظهر الثالث: تصحيح حديث رواة ضعفوا في مشايخهم عمن ضعفوا فيهم ؛ فللمعروف من منهج النقاد أن الراوي إذا ضعف في شيخ بعينه حكم على روايته عنه بالضعف، لكن الذي رأيناه من منهج البخاري تصحيحه أحاديث رواة ضعفوا في شيوخهم فيما وافقوا عليه ثقات شيوخهم من أهل الحفظ والرضا. الأمر الذي يدعونا لأن نتساءل: **هل يحتاج البخاري في صحيحه رواية هؤلاء؟** وقد تَحَصَّلت له عمن هو أفضل منه؟ أم أن له منهجية في ذلك؟ قلت: بل له منهجية ثابتة مفادها **أن الراوي متى تحقق ضبطه للحديث شمل حديثه هذا اسم الصحة. ومن الأمثلة التي توضح ما سبق:**

- اسحق بن راشد في روايته عن الزهري، قال ابن معين: "ليس هو في حديث الزهري بذاك"، وقال الذهلي: "مضطرب في حديث الزهري"[3]. غير أن البخاري أخرج له من روايته عن الزهري، قال ابن حجر مبيناً ذلك: "غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري وهي مواضع يسيره"[4].

---

[1] أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988م، ص217.

[2] **المزي**، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، **تهذيب الكمال**، تحقيق : د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ – 1980م، ط1، ج11، ص10.

[3] محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي البجاوي، لبنان . بيروت، دار الفكر، ج 1، ص 191. ابن حجر، التهذيب، ج1، ص 118. 119.

[4] ابن حجر، هدي الساري 551. **قلت: أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث متصلة هي: حديث كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ** وَهُوَ وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تِيبَ عَلَيْهِمْ، حديث رقم (4677)، وتابعه عليه: عقيل في حديث رقم: (2758و 3556 و 4418) ويونس في حديث رقم: (2948و 2949) وابن جريج في حديث رقم: (3088). **وحديث أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مِحْصَنٍ** ، حديث رقم (5718). و تابعه عليه: مالك في حديث رقم : (223) وشعيب في حديث رقم:(

- جرير بن حازم في روايته عن قتادة: ضعفه ابن معين في قتادة، قال: "يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير"[1]. وقال ابن عدي: "وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره"[2]. أما البخاري فقد أخرج له عن قتادة ما توبع عليه، قال ابن حجر: "وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها"[3].

وهذا الأمر لم يكن البخاري فيه مبتدعاً إنما وافقه النقاد على ذلك ومن ذلك :

- موسى بن عُبيدة الرَّبذي ورواية شعبة عنه: "قيل للإمام أحمد: إن شعبة روى عن موسى بن عبيدة الربذي فيقول عن أبي عبد العزيز الربذي فقال: "نعم، لم يرو عنه شعبة حديثاً منكراً"[4]. فهذا يفيد أن حديث شعبة عن موسى بن عبيدة ليس فيه منكر، فهو من صحيح حديثه.
- سلمة بن صالح الأحمر في حديثه عن أبي إسحاق السبيعي: وسلمة بن الأحمر ممن أطلقوا الضعف عليه. قال الإمام أحمد في رواية عبد الله: ليس بشيء. وكذلك قال فيه يحيى بن معين وقال في رواية أخرى: ليس بثقة. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: هو حسن

5715) وابن عيينة في حديث رقم: (5693 و5713). **وحديث عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ** إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ، حديث رقم(7347). وتابعه عليه: شعيب في حديث رقم: (1127 و7465) ومحمد في حديث رقم: (7465) وابن كيسان في حديث رقم: (4724).

[1] ابن حجر، **التهذيب** ، ج1، ص294-295.

[2] عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال** ، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر ، بيروت ، 1409هـ – 1988م، ط3، ج2، ص130 .

[3] ابن حجر ، **هدي الساري**، ص395. **قلت: وهذه الأحاديث هي: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ** النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا". حديث رقم: (2504 وكرره 2527). وقد تابعه عليه: سعيد في حديث رقم : (2492) وحجاج وأبان وموسى بن خلف وشعبة ذكرها البخاري في حديث رقم: (2527). **وحديث أَنَسَ في قِرَاءَةِ** النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. حديث رقم: (5045). وتابعه: همام بن يحيى في حديث رقم:(5046). **وحديث أنس في شَعَرُ** النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (حديث رقم: 5904). وقد تابعه همام في حديث رقم:(5908)، ومعمر في حديث رقم:(5910) ويحيى بن سليم في حديث رقم (5912) .

[4] يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي، **المعرفة والتاريخ** ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة ، لبنان . بيروت ، 1401هـ،ط2، ج2، ص169.

الحديث، لم أر له متناً منكراً، إنما أرى ربما يهم في بعض الأسانيد [1]. وقال حنبل بن إسحاق: "سمعت أبا عبد الله يقول: سلمة الأحمر يحدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح"[2].

- محمد بن مسلم المؤدب: قال البخاري: فيه نظر، ووثقه ابن سعد وأحمد وابن معين والرازيان والنسائي وصالح جزرة وأبو داود وابن حبان والعجلي والخطيب البغدادي، وقال ابن حجر: صدوق يهم. قلت: روى له البخاري ومسلم متابعةً في صحيحيهما، وروى له أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجة[3].

المطلب الثاني: دلائل الضبط عند البخاري.

إن الكشف عن ضبط الرواة الضعفاء لبعض أحاديثهم يحتاج إلى دقة متناهية ، ويحتاج إلى ممارسة للحديث . لا أن يكون الأمر فيه خبط عشواء ، وهذا ما نجده عند البخاري في بنائه لأحكامه النقدية على جملة من القرائن التي احتفت بالرواية فعززت لديه القناعة بتحقق ضبط الحديث على اعتباره المطلب الأساس في الحكم صحةً وضعفاً. وهذه القرائن التي نذكرها في هذا المطلب غير مطردة ولا تعد قوانين ثابتة؛ إنما تُجَسُ في كل حديث على حدا، فقد تصلح لحديث ولا تصلح لآخر، فيتحقق وجدها في حديث ، ولا يتحقق في آخر. والسر يكمن في أن الرواة في أدائهم للرواية بشر تعتريهم حالات إنسانية غير مطردة في الضبط وعدمه، مما ينعكس في الكشف عنه، فالحكم على الحديث قبولاً ورداً لا يعد قانوناً رياضياً ثابتاً، إنما لكل حديث نقد خاص. ولعل أبرز القرائن التي وقفت عليها في بحثي هذا:

أولا: أن يكون الراوي الضعيف شيخ الناقد المصحح، ذلك أن التلميذ أدرى بشيخه من غيره، فقد أخرج البخاري ومسلم لغير واحد من مشايخهم الضعفاء، فحصوا رواياتهم فأخرجوا ما تحققوا من ضبطهم إياه. قال ابن حجر: "إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكلم فيهم أكثرهم من شيوخه

---

[1] أحمد بن حنبل الشيباني، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، 1408 – 1988، ط1، ج2، ص53. يحيى بن معين، **التاريخ رواية الدوري** ، تحقيق: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة، 1399هـ– 1979م، ط1، ج3، ص401، ابن عدي، **الكامل**، ج3، ص178.

[2] أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، دار الكتاب العربي، بيروت،ج9، ص131-132.

[3] عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل** ، تحقيق: المعلمي اليماني، الهند . حيدر أباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط1، ج8، ص76، الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج3، ص255، الذهبي،**الميزان**، ج6، ص335.

الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فميز جيدها من رديئها" [1]. وقال: "الحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميز صحيح حديثهم من سقيمه وتكلم فيهم غيره أن لا يُدَّعى أن جميع أحاديثهم على شرطه، فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته"[2]. ومن ذلك:

- يحيى بن عبد الله بن بكير المصري: قال ابن حجر: "قال البخاري في تاريخه الصغير: ما روى يحيى بن بكير عن أهل الحجاز فإني اتقيه. قلت . ابن حجر . فهذا يدلك على أنه ينتقي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث"[3]. فالظاهر أنه لم يتق كل حديث أهل الحجاز؛ إنما أخرج عن مالك ما تابعه عليه غيره.
- عبد الله بن صالح المقرئ، قال ابن حجر: "كان البخاري حسن الرأي فيه إلا أنه كان كثير التخليط والبخاري يعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا يغتر بروايته عنه"[4].

ثانيا: أن يروي الراوي عن أهل بيته: فأهل الرجل أدرى بحاله من غيره، وهذا يجعله في كثير من الأحيان أحرى بالضبط من غيره، فتصير هذه من قرائن التصحيح، ومن أمثلة ذلك:

- أُبيّ بن عباس بن سهل: قال البخاري فيه: "ليس بالقوي"[5]. و قال ابن حجر: "ضعفه أحمد وابن معين وقال النسائي ليس بالقوي. قلت ـ ابن حجر ـ: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم... وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس". قلت: وهو من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني فقال: "وأخرج البخاري حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد

---

(1) ابن حجر، **النكت**، ج1، ص288.

(2) ابن حجر، **هدي الساري**، ص595.

(3) ابن حجر، **هدي الساري**، ص631.

(4) ابن حجر، **لسان الميزان** ، ج4، ص161. وانظر للمزيد: أحمد بن يزيد الحراني، زكريا بن أبي يحيى أبو السكين، سريح بن النعمان، عبد الله بن رجاء، محمد بن الحكم المروزي، محمد بن يوسف الفريابي، علي بن حفص المروزي.

(5) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج1، ص97. وله: **التقريب**، ص550.

عن أبيه عن جده، قال: كان للنبي (صلى الله عليه وسلم) فرس يقال له اللحيف. وأبي هذا ضعيف"[1]. **والترجيح في إخراج البخاري له** رغم تضعيفه له روايته عن أبيه عن جده، لاسيما أن البخاري أخرجه أيضا عن شيخه ابن المديني فاجتمع في روايته ناقدان من النقاد.

- محمد بن الحسن بن التل: قال ابن حجر: "محمد بن الحسن بن التل الأسدي الكوفي وثقه ابن نمير، قال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو داود : يكتب حديثه، وضعفه يعقوب الفسوي، وقال العقيلي: لا يتابع. وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأسا. قلت: له في البخاري عن ابنه عمر ابن محمد بن الحسن"[2]. وأهل الرجل أدرى بحديثه [3].

---

[1] علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي ، **الإلزامات والتتبع** ، تحقيق: مقبل الوادعي، لبنان . بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ .1985م(ط2)، ص203. أخرجه البخاري قال: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ . وهو ابن المديني . حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللُّحَيْفُ قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ وَقَالَ بَعْضُهُمُ اللُّخَيْفُ". انظر: **الصحيح**، حديث رقم: 2855.

[2] ابن حجر، **هدي الساري** ، ص672. وقد بين ابن حجر ما رواه فقال: "روى عنه حديثان أحدهما في الزكاة عن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أن الحسن بن علي أخذ تمرة من تمر الصدقة الحديث وهو عنده بمتابعة شعبة عن محمد بن زياد والآخر في المناقب عن حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة وهو عنده بمتابعة حميد بن عبد الرحمن والليث وغيرهما عن هشام". وانظر أيضا: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر روى عن أبيه وخالته أسماء وأخرج له البخاري في الصحيح. انظر: ابن حجر، **التهذيب**، ج2، ص371، **التقريب**، ص521. وعبد العزيز بن عثمان بن جبلة روى عن أبيه وأخرج له البخاري في الصحيح. ابن حجر، **التهذيب**، ج2، ص591، وله: **التقريب**، ص614.

[3] وتظهر هذه القرينة في كثير من ترجيحات الدارقطني عند ذكره الاختلاف على الشيوخ، ومن ذلك ما رجحه في الاختلاف عن أبي إسحق السبيعي فقد رجح رواية ابنه يونس بن أبي إسحق ورواية حفيده إسرائيل بن أبي إسحق ومعلوم أن يونس في ضبطه مقال ومع ذلك نجده يرجح روايته على رواية الثوري وشعبة عن أبي إسحق انظر أمثلة ذلك: الدارقطني، **العلل**، ج2، ص187 – 188و ج3، ص224 وج3، ص128 – 129.

ثالثا: الانتقاء من النسخ: من القرائن التي اعتمدت في تصحيح بعض روايات الضعفاء **الانتقاء من النسخ**[1]التي اعتمدوها في الرواية، لاسيما إذا عرف عن صاحبها الخطأ في الحفظ والضبط للكتابة. ومن الأمثلة على ذلك:

- محمد بن فليح بن سليمان: قال ابن حجر: "أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة، وبعضها عن هلال عن أنس ابن مالك توبع على أكثرها عنده، وله نسخة أخرى عنده بهذا الإسناد لكن عن عبد الرحمن ابن أبي عمرة بدل عطاء بن يسار وقد توبع فيها أيضا وهي ثمانية أحاديث"[2].
- قال ابن معين: "من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف ومن سمع منه نسخاً فهو صحيح"[3].
- **وقال ابن عدي** في ترجمة شبيب بن سعيد الحبطي: "ولشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري وهي أحاديث مستقيمة. وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير......وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذ هي

---

[1] والنسخ هي: أن يروي راو ما بسلسلة معينة جملة من الأحاديث، قال الخطيب موضحا ذلك: "لأصحاب الحديث نسخ مشهورة كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة، **يذكر الراوي إسناد النسخة في المتن الأول منها ، ثم يقول فيما بعده وبإسناده إلى آخرها**". انظر: الخطيب، **الكفاية**، ص214.

[2] ابن حجر، **الهدي**، ص617. وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي. ابن حجر، **التهذيب**، ج3، ص677.

[3] ابن حجر، **التهذيب**، ج1، ص481. ويظهر ذلك بجلاء في عمل مسلم؛ فقد أكثر من انتقاء النسخ. يقول ابن حجر: "مسلم يخرج أكثر تلك النسخ التي رواها عمن تكلم فيه كأبي الزبير عن جابر رضي الله تعالى عنه، وسهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ونحوه" ابن حجر، **النكت**، ص65. وقال في موضع آخر: "كما أخرج مسلم نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما لم يتفرد به فلا يحسن أن يقال أن باقي النسخة على شرط مسلم" المصدر السابق ص131. وفي هذا دلالة على بحث مسلم عن الضبط في كل حديث، وإخراجه ما ضبطه هؤلاء، وهذا ما يفسر إخراجه نسخة حفص بن ميسرة مما أضطره للرواية عن سويد بن سعيد، ولكنه لم يخرج له إلا ما له أصل من رواية غيره وقد لقيه مسلم وسمع منه قبل أن يعمى و يتلقن كما ذكره ابن حجر المصدر السابق ص58. ويؤكد أن الضبط والكشف عنه كان غاية مقصده إضرابه عن نسخ كثيرة لم يخرج لها كنسخة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، ونسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

أحاديث مستقيمة ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه. ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب"[1]. و قال ابن حجر: "وروى ابن وهب أحاديث مناكير فكأنه لما قدم مصر حدث من حفظه فغلط، وإذا حدث عنه ابنه فكأنه شبيب لأنه يجوّد عنه"[2].

رابعا: الانتقاء من الأصول: يظهر ذلك أيضاً في صنيع البخاري ومسلم عند انتقائهم أحاديث الضعفاء من أصولهم، وعدم الاكتفاء بالسماع منهم. ومن الأمثلة على ذلك: إسماعيل بن أبي أويس، قال ابن حجر: "احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يُعَلِّمَ له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عمن سواه، **وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله**، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح"[3]. من هنا قال ابن حجر في التهذيب: "وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات"[4].

قال الإمام ابن القيم وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيئي الحفظ كمطر الوراق وغيره: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ"[5].

---

[1] ابن عدي، **الكامل**، ج4، ص31. "بتصرف".

[2] ابن حجر، **هدي الساري**، ص576.

[3] ابن حجر، **هدي الساري**، ص553.

[4] ابن حجر، **التهذيب**، ج1، ص158.

[5] محمد بن أبي بكر أيوب الشهير بابن قيم الجوزية، **زاد المعاد في هدى خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط و عبدالقادر الأرناؤوط، لبنان. بيروت، مؤسسة الرسالة، 1407هـ - 1986م، ط14، ج1، ص351.

خامسا: معرفة الأصحاب: معرفة الأصحاب فن هامٌ جداً من فنون التي لابد من ممارستها لمن أراد الوقوف على أوجه التعليل ونقد الرواية، و لا يقف عليه إلا من حباه الله حفظاً واسعاً وفهماً غايصاً؛ تعقد لأجلها مقارنات واسعة بين الرواة و مروياتهم الأمر الذي نتج عنه طبقات الرواة عن الشيوخ. وقد ورد القول بالأصحاب في كلام غير واحد من النقاد كما في حديث ابن المديني عن طبقات نافع [1]. وكلام الحازمي عن الطبقات في شروط الأئمة والتي مثل لها بأصحاب الزهري[2]. وعلى ضوء ذلك نقف على جملة من أحاديث الضعفاء التي صححت، لنجد إتقانهم حديث ممن صحح حديثهم فيه. ومن الأمثلة على ذلك:

- عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: ضعفه أبو حاتم وابن معين وابن نمر. قال دحيم: "صحيح الحديث عن الزهري"، وقال ابن حجر: "من أصحاب الزهري أخرج له في الصحيحين حديثا واحدا عن الزهري متابعة"[3].
- محمد بن أبي حفصة البصري: ضعفه ابن معين والنسائي وتكلم فيه القطان، قال ابن حجر: "هو من أصحاب الزهري المشهورين، أخرج له البخاري حديثين من روايته عن الزهري توبع فيهما وعلق له غيرهما"[4].

سادسا: أن يكون في الحديث قصة ويذكرها الراوي في سياقه لروايته: ذكر هذا الضابط الحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد أنه قال: "إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه" [5]. والظاهر أنه لم يفصل بين أن يكون الراوي من الحفاظ أو لا، فتعمم الحالة حتى في الرواة الموصوفين بسوء الحفظ، ويدل على صحة هذا الضابط أن تذكُّر الراوي للقصة وسبب ورود الحديث يدل على ضبطه له، والله أعلم.

---

(1) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص617.

(2) الحازمي، **شروط الأئمة**، ص57.

(3) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج5، ص295. ابن حجر، **الهدي**، ص588، **التهذيب**، ج2، ص560.

(4) ابن حجر، **هدي الساري**، ص615، وله: ابن حجر، **التهذيب**،ج3، ص544.

(5) ابن حجر، **هدي الساري**، ص363.

المطلب الثالث: الضبط بين المفهوم التطبيقي والمفهوم الأغلبي.

على ضوء ما سبق لابد لنا في هذا البحث من الوقوف على مسألة مهمة ألا وهي: ماهية الضبط المراد تحققه في الحديث حتى يصبح صحيحاً هل المطلوب: الضبط بالمفهوم الأغلبي في الحكم على الرواة؟ أم الضبط بالمفهوم التطبيقي في الحكم على المرويات؟

ولبيان ذلك نقول: اهتم المحدثون بالضبط وسلامته عند الحكم على الراوي والمروي على حد سواء، فشرطوا شروطاً وحدوا حدوداً لضمان سلامة التلقي وصحة الأداء، ويظهر ذلك جلياً في قول أبي مسهر: "صدقة بن خالد **صحيح الأخذ صحيح الإعطاء**"[1]. لأجل ذلك كان شعار النقاد في نقدهم الحديث التحقق من سلامة أداء الراوي لما يروي، فيروي الحديث سليماً خالياً من الزيادة والنقص، بعيداً عن التحريف والتخليط. الأمر الذي جعلهم يمعنون النظر في الأداء وبيان شروطه ولا يتحقق ذلك إلا بمعرفة الضبط. فالضبط عند جميع المحدثين لا يعني عدم الخطأ والسلامة منه، إنما هو ضبط بحدود الطاقة البشرية القاصرة عن منزلة الكمال، غير أننا نجد تبياناً في تناوله:

بين البحث عن تمامه في الرواة كشرط للصحيح فيما تناوله أهل الاصطلاح؛ فذهبوا في شروط الصحيح إلى الضبط التام، والذي يوصف أصحابه بالحفظ والإتقان، وتقل في أحاديثهم الأخطاء، **فالوصف هنا للراوي.**

وبين الواقع التطبيقي الذي سبق الكشف عنه **والذي يتناوله على اعتباره مفهوماً تطبيقيا** يُكْشَفُ عنه في كل مروي على حدا، من هنا يقول ابن رجب الحنبلي عن النقاد: "**لهم في كل حديث نقد خاص**"[2]. فإذا ما تحقق الضبط حكم للحديث بالصحة وإلا فلا، **فالوصف هنا للمروي.**

وهذا عين ما يفهم من قول أحمد : " قال أبو طالب : قال أحمد بن حنبل : عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض ، والحديث من الحديث ، ما أصح حديثه وأثبته، قيل

---

[1] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج1، ص290.

[2] ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص582.

له: أليس كان سيئ الأخذ؟ قال: قد كان سيئ الأخذ ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً"[1].

هذا التباين لا نجد له في ميدان المقارنة **خلافاً في أحاديث الثقات** ذلك أن أهل الاصطلاح وضعوا قيدا في حد الصحيح وهو السلامة من الشذوذ والعلة، والتي لا تقف عند الأحكام الأغلبية في الجرح والتعديل إنما تتعداها إلى خفايا العلل والشذوذ التي تعيش مع الحديث في كل رواياته مقارنةً ومعارضةً، إذا أُحسنَ التطبيق.

بينما نجده في أحاديث الضعفاء التي تبين لنا ضبطها، **لتتغاير المعايير:**

- فَيُحْكَمُ على الحديث بالحسن لغيره لدى أهل الاصطلاح على اعتبار المفهوم الأغلبي للضبط وعدمه في أحكام الجرح والتعديل.

- ويُحْكَم عليه بالصحة على اعتبار المفهوم التطبيقي للضبط والذي يتم التوصل إليه في رواية الرواة بالمقارنة والمعارضة.

من هنا فإن مفهوم الضبط المراد تحققه كشرط من شروط الصحيح عند المتقدمين ليس مفهوما أغلبياً في الرواة، إنما هو مفهوم تطبيقي في المرويات، فيبحث عنه في الأحاديث حديثا حديثاً، لأجل ذلك ضعفوا أحاديث الثقات، وصححوا أحاديث الضعفاء، فالضبط لا يتفق للثقات في كل ما رووه، بينما نجده للضعفاء في بعض ما رووه. وهذا لا يقلل من قيمة علم الجرح والتعديل والذي يمنحنا **أحكاما أغلبية** على الرواة، ننطلق منها للحكم على المرويات على ضوء المقارنة والمعارضة؛ وهذا ما نجده في فعل أئمة الجرح والتعديل الذين حفلت كتب الجرح والتعديل بآرائهم. لكن تقع الإشكالية حينما تعد الأحكام الأغلبية بذاتها أحكاما نهائية مطلقةً تنعكس على الواقع الحديثي للرواة في مروياتهم، **كما هو الواقع المعاصر للتصحيح والتضعيف**، والذي غابت عنه في كثير من الأحيان منهجية النقاد فعادت الحكم على المروي على ضوء الأحكام الأغلبية للجرح والتعديل.

---

[1] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج5، ص190.

و تطمئن النفس حينما ترى **وتدرس فعل البخاري** على اعتباره من أوائل الممارسين للحديث الصحيح ، فنجده إذا تحقق لديه الضبط لحديث بعينه حكم له بالصحة. **وإلا فما حاجة البخاري أن يخرج أحاديث هؤلاء الذين سبق لنا ذكر جانبٍ من مروياتهم، وقد صحت لديه بأفضل الطرق**[1]. وهذا يقودنا إلى أهمية الحديث في المطلب القادم وهو:

المطلب الرابع: التفريق بين مراتب الجرح والتعديل وطبقات الأصحاب عند الحكم على المروي.

بذل النقاد جهوداً عظيمة في الكشف عن طبقات الرواة في شيوخهم، و حاز هذا الأمر على عناية فائقة في عملهم الحديثي، وال ذي توج هـ الحازمي في كتابه شروط الأئمة. وهذا أمر يلح علينا أن نطرح بعض التساؤلات على ضوء ما سبق الكشف عنه من مفهوم الضبط : أثمت فرق بين طبقات الرواة عن شيوخهم، ومراتب الجرح والتعديل؟ أم أنهما عمل واحد تعددت أوجه إخراجه؟ أم أن لكل واحد منهما خصوصيته البحثية؟ وهل يتساوى النظر لهما في ميزان التصحيح والتضعيف؟ أم أن لأحدهما خصوصيته العلمية التي تؤهله لتبوء منزلة الريادة في التصحيح والتضعيف؟

وقبل الشروع في الإجابة لا بد من عرض **موجز لجهود العلماء في بيان مراتب ألفاظ الجرح والتعديل** ، والتي **حاز ابن أبي حاتم الرازي** قدم السبق في كشفه عنها وذلك في كتابه" الجرح

---

[1] وتطمئن أيضاً **لفعل مسلم** على اعتباره من أوائل من ضبط الأسس النظرية التي يعرف بها صحيح الحديث من سقيمه في مقدمته للصحيح، وذلك بكشفه عن الآليات التي يعرف بها الضبط، حيث قال: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث عن رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله" [1]. ثم قال بعد ذلك عن منهج النقاد: "لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم إذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس" مسلم، **الصحيح**،ج1، ص57.56.

والتعديل" فقال: "ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى"[1]. ثم ذكرها ليجعلها أربعة في التعديل ومثلها في التجريح. ثم جاء الخطيب البغدادي لنقلها عنه في الكفاية دون زيادة أو نقصان وقد صدرها بقوله: "فأما أقسام العبارات بالأخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال حجة أو ثقة وأدونها أن يقال كذاب أو ساقط"[2]. أما ابن الصلاح فجعل هذه المراتب أحد فروع النوع الثالث والعشرون "معرفة صفة من تقبل روايته، ومن ترد روايته". والذي قال فيه: "وقد رتبها (أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي) في كتابه (الجرح والتعديل) فأجاد وأحسن. ونحن نرتبها كذلك ونورد ما ذكره ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى" [3]. **قلت:** فلم يزد على هذه المراتب مرتبةً، بل أضاف عليها تطبيقاً، فبقيت على حالها ثمان. ثم جاء من بعده الذهبي فزاد مرتبة على مراتب التجريح عن ابن أبي حاتم؛ فأضحت مراتبه تسعاً [4]. وتابعه على ذلك العراقي في ألفيته وشرحها ونص على إفادته من صنيع الذهبي [5]. أما السخاوي فقد جمع شتات الأقوال فيها، مع مزيد تفريع حتى بلغت عنده ستاً للتعديل ومثلها للتجريح [6]. بما لا يدع لمستدرك أن يستدرك، غير أنه قال: "ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظه بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسنا. وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر"[7]. قلت: والشيخ هو ابن حجر العسقلاني، والذي يظهر لي أن السخاوي لم يقف على جهد ابن حجر في هذا الباب والذي بينه في مقدمة التقريب، والتي تكلم فيها عن مراتب الجرح

---

[1] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج2، ص37.

[2] الخطيب، **الكفاية**، ص 38.

[3] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص122.

[4] الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج1، ص4.

[5] العراقي، **فتح المغيث**، ص178_ 183.

[6] السخاوي، **فتح المغيث**، ج1، ص390_403.

[7] السخاوي، **فتح المغيث**، ج1، ص391.

والتعديل جاعلاً إياها اثنتي عشرة مرتبة [1]. ولم تخرج كتب المصطلح بعدهم عما ذكر سابقاً؛ فهي بين تكرار واختصار.

وبعد النظر في طبقات الرواة عن الشيوخ وألفاظ الجرح والتعديل نقف على الفروق الآتية بينهما:

أولاً: ينظر إلى الراوي في مراتب الجرح والتعديل منفرداً دون عقد المقارنة مع غيره، فالبحث فيه منعزل عن غيره من الرواة ممن هم في عداد أقرانه. أما طبقات الرواة فالبحث فيها عن الراوي ومنزلته لا يكون منعزلاً عن غيره إنما البحث يكون له في جملة من أقرانه إذ بمعرفتهم وأحوالهم نتبين طبقته.

ثانياً: المميزات: طبقات الرواة عن الشيوخ تعتمد في توزيعها على مميزات ومواصفات وضعت لكل طبقة، بينما جاءت مراتب الجرح والتعديل شارحة لجملة من الألفاظ المستخدمة في نقد الرجال.

وهذا ما نجده عند أول من ذكر مراتب الجرح والتعديل؛ ابن أبي حاتم الرازي والذي أفرد في مقدمة الجرح والتعديل عنواناً قال فيه: "طبقات الرواة" [2]. ثم كرره بعد صفحات قليلة تحت عنوان: "مراتب الرواة"[3]. وقد جاء الكلام فيهما مكرراً قسم فيه الرواة إلى خمس طبقات، حيث قال: "ثم احتيج إلى تبين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم ليعرف....". ثم بين هذه الطبقات والتي لا تختلف في الموضعين وهي:

الطبقة الأولى ، قال: "من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح" [4]. وقال في الثاني: "منهم الثبت الحافظ

---

[1] ابن حجر، **تقريب التقريب،** 80-81.

[2] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل،** ج1، ص6_7.

[3]المرجع السابق ج1، ص 10.

[4]المرجع السابق ج1، ص6.

الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه ويعتمد على جرحه وتعديله ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال"[1].

الطبقة الثانية، قال: "ويعرف من كان منهم عدلا في نفسه من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه فهؤلاء هم أهل العدالة"[2]. وقال في الموضع الآخر: "ومنهم العدل في نفسه الثبت في روايته الصدوق في نقله الورع في دينه الحافظ لحديثه المتقن فيه فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه"[3].

الطبقة الثالثة، قال: "ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه أيضا"[4]. وكرره في الموضع الآخر دون زيادة أو نقصان[5].

الطبقة الرابعة، قال فيهم: "ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام" [6]. وكرره في الموضع الآخر دون زيادة أو نقصان[7].

الطبقة الخامسة، قال: "ومنهم من قد الصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به" [8]. وقال في الموضع

---

[1] المرجع السابق ج1، ص 10.

[2] المرجع السابق ج1، ص6.

[3] المرجع السابق ج1، ص 10.

[4] المرجع السابق ج1، ص6.

[5] المرجع السابق ج1، ص 10.

[6] المرجع السابق ج1، ص7.

[7] المرجع السابق ج1، ص 10.

[8] المرجع السابق ج1، ص7.

الآخر: "وخامس قد الصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب فهذا يترك حديثه ويطرح روايته"[1].

وفي المجلد الثاني وقبل شروعه في الكتاب، ذكر ابن أبي حاتم جملة من الأبواب قال في أحدها: "باب بيان درجات رواة الآثار"، قال فيه: "ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى: وإذا قيل للواحد أنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه. وإذا قيل له أنه صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية. وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية. وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار. وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً. وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا أنه دونه. وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه يعتبر به. وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة"[2].

وهذا يقودنا للسؤال الآتي: ألا يوجد فرق بين كلامه في الأولى والذي ذُكِرَ في موضعين . وفي الثانية؟ أم أن الأمر تكرار بلا فائدة، وللإجابة على هذا السؤال نقول الآتي: تختلف طبيعة الكلام الأول عن الثاني؛ فالأول إنما جاء للكشف عن مميزات تختص بالرواة والتي بنيت على أساس العدل والضبط، فالهدف في ذلك وضع الرواة في منازلهم التي جاءت نتيجة للكشف عنهم. بينما الثاني تعدت الحديث عن الرواة إلى الحديث عن المقولات النقدية التي وصفت الرواة لتكشف لنا عن درجات هذه الألفاظ. فإذا عرفنا أن هذه الألفاظ إنما خرجت مخرج العام تبين لنا الفرق بين الحالين، وإلا فلم فرق بينهما ابن أبي حاتم الرازي؟! وذكر المواصفات أدق في العمل من الألفاظ التي تختلف مدلولاتها من ناقد إلى آخر، فالمواصفات إنما تضع القاعدة التي يستطيع أن يطبقها كل أحد، وبعدها **لا مشاحة في الاصطلاح؛** وذلك بإطلاق الأوصاف على هذه المواصفات ضمن حدود ما تقتضيه اللغة العربية. من هنا فإن الأضبط للعمل النقدي المعاصر هو البناء

---

[1] المرجع السابق ج1، ص10.

[2] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج2، ص37.

الطبقي للرواة عن شيوخهم واعتماده في التصحيح والتضعيف، لا أن نعتمد مراتب ألفاظ الجرح والتعديل والتي خرج الحكم فيها مخرج الغالب.

ثالثاً: الفرق بين مراتب الجرح والتعديل وبين طبقات الرواة عن شيخ يكمن في اختلاف النظر إلى الضبط ومفهومه بين الحالين؛ ففي حال الحديث عن مراتب الجرح والتعديل فإن الضبط المراد الكشف عن وجوده وعدمه هو الضبط بالحال العام؛ فالحكم هنا على سبيل التغليب. وأما الضبط المراد الكشف عنه في حال الحديث عن طبقات الرواة عن شيخ فهو الضبط التطبيقي الذي يعيش مع الرواة حديثاً حديثاً في شيخهم حتى يصل الباحث بعد تأمل ودراسة وتأنٍ إلى حال الراوي في شيخه وبالتالي الحكم في أي الطبقات هو، من هنا وجدنا بعض الرواة يحكم لهم في أعلى طبقات شيخ ما، بينما حالهم في غيره ضعيف بل مضطرب. فمثل هؤلاء يختلف الحكم عليهم بين مراتب الجرح والتعديل وبين طبقات الرواة عن شيخ بعينه. ولنضرب لذلك مثالا براويين هما: معمر بن راشد الصنعاني، وأبو معاوية الضرير محمد بن خازم، والحديث عنهما متعاكس. **أما معمر بن راشد:** معروف بثقته وإمامته حتى عده ابن المديني وأبو حاتم فيمن دار الإسناد عليهم. وقال ابن معين: "أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر ثم عد جماعة" (1). وقال عثمان الدارمي: "قلت لابن معين: معمر أحب إليك في الزهري أو ابن عيينة أو صالح بن كيسان أو يونس؟ فقال في كل ذلك: معمر" (2). وثقه غير واحد وأثنوا عليه كعمرو بن علي و العجلي و يعقوب بن شيبة و النسائي ابن حبان (3). **لكنه مع هذا التوثيق ضعيف في رواة بأعينهم؛** قال ابن معين: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاووس فإنه حديثه عنهما مستقيم فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا وما عمل في حديث الأعمش

---

(1) ابن حجر، **التهذيب**، ج10، ص219.

(2) يحيى بن معين، **التاريخ رواية الدارمي**، تحقيق: أحمد نور سيف، دار المأمون، دمشق، 1400هـ، ص41.

(3) ابن حجر، **التهذيب**، ج10، ص219.

شيئا"[1]. وقال: "وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام"[2]. وقال ابن رجب: "وسئل أحمد بن الحسن السكري الحافظ: من أحب إليك في أصحاب الأعمش؟ قال: أبو معاوية أعرف به. وأما معمر في الأعمش فهو سيء الحفظ جدا، وكذا ذكره ابن معين والأثرم والدارقطني. وقال ابن عسكر: سمعت أحمد يقول: أحاديث معمر عن الأعمش التي يغلط فيها، ليس هو من عبد الرزاق إنما هو من معمر يعني الغلط"[3]. قلت: فمعمر في سلم الجرح والتعديل يعد في أولى المراتب غير أنه في الأعمش وغيره من العراقيين يعد في الضعفاء.

وأما المثال المعاكس فهو محمد بن خازم أبو معاوية الضرير : وثقه الناس في الأعمش دون غيره، فهو في الحكم العام على رواياته ضعيف إلا في الأعمش. قال أحمد: "أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظا جيدا". وقال ابن معين: "وروى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر مناكير". وقال أبو داود قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة يرفع منها أحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم". وهو من أثبت أصحاب الأعمش قال ذلك: وكيع وجرير بن عبد الحميد وشعبة وابن المديني وابن معين وأبو حاتم وأحمد وجعلاه بعد الثوري مباشرة. حتى إن أحمد كان لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في الأعمش إلا أن يكون الثوري[4]. فهذا جرير بن عبد الحميد يقول: "أبو معاوية حفظ حديث الأعمش، ونحن أخذناها من الرقاع" [5]. لأجل ذلك كان أبو معاوية يفاخر بأن البُصراء

---

[1]سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح** ، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، 1406هـ - 1986، ط1، ج2، ص742. وذكره: ابن حجر، التهذيب، ج10، ص219.

[2] الباجي، **التعديل والتجريح**، ج2، ص742. وذكره : ابن حجر، **التهذيب**، ج10، ص219.

[3] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص720. ولم أقف على هذه الأقوال إلا عند ابن رجب.

[4] انظر هذه الأقوال: أحمد، **العلل**، ج1، ص541، ج2، ص348، ابن معين، **التاريخ (رواية الدوري)** ج3، ص537، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** ، ج7، ص247، الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج5، ص245، ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص716، ابن حجر، **التهذيب**، ج9، ص121.

[5]ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص716.

عيالٌ عليه في الأعمش، ولم أخبر أن حفص بن غياث يخالفه؛ فقال: "لوأخبر حفص بأنا نخالفه لرجع إلى قولنا" [1]. حفظ عن الأعمش ما يقارب ألفي حديث [2]. ومما يدل على ذلك قول الأعمش له: "أما أنت فقد رُبط رأس كيسك"[3]. وكان يحدث عن الأعمش في مجلسه[4].أكثر من ممارسة حديث الأعمش حتى قال أحمد: "كان أبو معاوية إذا سئل عن أحاديث الأعمش يقول: قد صار حديث الأعمش في فمي علقماً أو أمر من العلقم. لكثرته ما يردد عليه حديث الأعمش"[5]. **قلت:** فحال معمر وأبي معاوية من التضاد ما يدلنا على بغيتنا في هذا المقام؛ أما الأول فقد عرف عنه الثقة والتقدم في غير ما شيخ وإنما عيب عليه أحاديثه عن شيوخ بأعينهم، وأما الآخر فقد ضعف في سائر الشيوخ سوى في راو واحد، ففي البناء الطبقي للراويين كيف المسار إلى تصنيفهما: أنعتمد ما ذكر في مراتب الجرح والتعديل؟ فهذا الاعتماد لا يعطينا الصورة الحقيقة للواقع التفصيلي لروايتهما. من هنا كان الترتيب الطبقي لهما في طبقات الرواة عن الشيوخ هو المشخِّص الحقيقي لهذا الحال فنجد أن معمراً في الطبقة الأولى عند الزهري بينما يتأخر إلى طبقة الضعفاء عن الأعمش، وأما أبو معاوية ففي الطبقة الأول عن الأعمش وفي الضعفاء عند سواه. **الأمر الذي يجعلنا نجزم بالفرق بين طبقات الرواة ومراتب الجرح والتعديل. هذا الفرق الذي جاء نتيجة حتمية للفرق بين** علم العلل وعلم الجرح والتعديل، والإشكالية تكمن في الاعتماد على مراتب ألفاظ الجرح والتعديل في الحكم على المرويان وإغفال طبقات الرواة. وهذا **يقودنا إلى ضرورة التفريق بين التراجم العامة والتراجم المعللة.** فالتراجم العامة هي تلك

---

[1] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج5، ص245. "بشيء من التصرف".

[2] قاله: العجلي، أحمد بن عبد الله، **معرفة الثقات**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة ، 1405هـ - 1985م ، ط1ج2، ص236، ونقل الدوري قول أبي معاوية: "حفظت عن الأعمش ألفاً وستماية حديث فمرضت فذهب عني أربعماية". ابن معين، **التاريخ (رواية الدوري)** ج3، ص376. وقال ابن المديني: "كتبنا عن أبي معاوية عن الأعمش ألفاً وخمسماية حديث". وقال وكيع: "كان يعد علينا في حياة الأعمش ألفاً وسبعماية حديث". انظر قوليهما: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج5، ص245.

[3] أحمد، **العلل**، ج1، ص541.

[4] ابن معين، **التاريخ (رواية الدوري)** ج3، ص376.

[5] أحمد، **العلل**، ج1، ص 362، الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج5، ص245.

التراجم التي تهتم بالراوي على جهة العموم، فتذكر شيوخه وتلاميذه في محاولة للكشف عمن سمع ومن أسمع، ثم تثني ببيان أقوال الجرح والتعديل. وهذا ما يوضحه في المحصلة لعملهم مراتب الجرح والتعديل. أما التراجم المعللة فهي التراجم التي تكشف من خلال الوقوف على دقائق وتفاصيل العلاقات بين التلاميذ والشيوخ، وأول من أطلق هذا المصطلح فيما وقفت عليه هو الباحث أسعد تيم في كتابه الممتع " علم طبقات المحدثين " حيث يقول: "إن علم التراجم المعللة من العلوم الخفية عير المحددة المعالم ". ثم يقول: "فإن تصنيف أصحاب المحدث في طبقات يغذي علم التراجم المعللة. فقد صنف الإمام النسائي أصحاب نافع في طبقات عشر، فجعل مالك بن أنس في الطبقة الأولى، وعد الحافظ الثقة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب في الطبقة الخامسة؛ وابن أبي ذئب ليس دون مالك، غير أن إذا اختلفا في حديث من حديث نافع قُدِّمَ مالكٌ لتقدم طبقته على طبقة ابن أبي ذئب كثيراً، ولولا النسائي صنفَ أصحاب نافع لما عرفنا هذه المسألة الهامة من مسائل التراجم المعللة"[(1)].

قلت: هذا الكلام غاية في الدقة والروعة العلمية والتقدم، غير أننا نحتاج أن نعرف بالتراجم المعللة والتي لم يعرف بها الباحث فأقول: "هي الحديث عن الرواة بما يكشف علله أحاديثهم وطبقاتهم في شيوخهم". فهي تنطلق من العام إلى الخاص في هذا العلم.

وهذا الأمر كان ديدن البخاري في اختياراته في الصحيح وعلى ضوئه ندرك أهمية العودة إلى منهجهم الصافي في الفهم والإدراك.

الخاتمة : الحمد لله على ما منَّ وتكرم، ونصلي ونسلم على خير من علم ،،، وبعد:

من خلال هذه الجولة في ربوع إمام عظيم من أئمة الحديث عبر مفهوم من مفاهيم علم النقد والتعليل يمكن الوقوف على النتائج الآتية:

1. لم يفصل الضبط ويوضح بوصفه شرطاً من شروط الصحة عند أهل الاصطلاح، و إنما فصل بوصفه من صفات قبول الرواة وردهم.

---

(1) أسعد سالم تيم، **علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده**، الرشد، الرياض، 1415هـ. 1994، ط1، ص61.

2. يختلف الحديث عن الضبط بوصفه شرطا من شروط الصحة، عنه بوصفه من صفات الرواة، والخلط بين الأمرين هو أحد الأسباب التي أوقعت في إشكالية الرواة المنتقدين على البخاري.
3. لابد من التفريق بين الضبط التطبيقي والذي يبحث عنه في كل حديث بذاته، والضبط الأغلبي الذي يتوجه للتقييم العام للرواة. والذي على ضوئه ندرك سبب الانتقاد الذي وجه إلى بعض رواة البخاري، فالبخاري بحث لديهم عن الضبط التطبيقي ولما وقف في بعض أحاديثهم عليه أخرجها وحكم له بالصحة، بينما المنتقدين اكتفوا بالاطلاقات العامة من كتب الجرح والتعديل والتي تعطي وصفاً أغلبيا لحال الرواة.
4. إن التفريق بين الحديث عن مراتب الرواة عن شيخه، ومراتب الجرح والتعديل أمر في غاية أهمية، فالحكم على الأحاديث لابد أن يصدر عن معرفة الأولى دون الأخيرة .

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل